تقرير رسمي: اليمن اعتمدت سياسات اقتصادية فاعلة لمكافحة الفقر

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

أكد تقرير رسمي أن اليمن اعتمدت سياسات اقتصادية وتنموية تهدف إلى خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار في اليوم إلى النصف خلال الفترة ١٩٩٠م -٢٠١٥م وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون فقر الغذاء إلى النصف خلال ذات الفترة وذلك ضمن جهودها لبلوغ الهدف الأول من أهداف الألفية والمتمثل في القضاء على الجوع المدقع والفقر.

مشيرا إلى أن الحكومة اعتمدت منظومة من الإجراءات والتدخلات الهادفة إلى مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي ومن أبرزها تكثيف برامج التوعية الإعلامية بالقضايا السكانية والآثار السلبية المترتبة على زراعة واستهلاك القات وتوسيع آليات وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي وتوسيع فرص تمويل المشروعات الصغيرة للفقراء،كما اشتملت المنظومة على تحسين نظام الإعانات النقدية ومراجعة السياسات الاقتصادية بما يعزز فاعليتها في الدفع بالنمو الاقتصادي وإعطاء أولوية للاستثمارات كثيفة العمالة والتركيز على تنمية المناطق الريفية وفقاً لخارطة الفقر وربط الاقتصاد الريفي بمصادر النمو الحضري بتنمية القطاع الزراعي والسمكي وتنشيط السياحة ورفع كفاءة استخدام المياه لري المحاصيل واستغلال مياه الأمطار ومواصلة الجهود لتحقيق غاية الاندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ وتمويل بعض برامج التخفيف من الفقر.

مبينا خارطة التحديات التي تواجه اليمن لبلوغ أهداف الألفية والمتمثلة في ارتفاع معدل النمو السكاني الى٣ ٪ ، والتشتت السكاني الواسع ، وضعف تنمية الموارد البشرية ، وقصور خدمات البنية التحتية ومن ضمنها تغطية الكهرباء والمياه ،كما تتمثل في تفاوت مستويات الفقر جغرافياً ، وتركزت في المناطق الريفية ومحدودية تغطية شبكة الأمان الاجتماعي ، وندرة الموارد المائية ، وارتفاع الفجوة الغذائية لتدني إنتاجية القطاع الزراعي ، والتراجع الحاد والمستمر في إنتاج النفط الخام ، والتغيرات المناخية الى جانب التحديات الأمنية وتداعيات أزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية العالمية.

مشيرا إلى أن الإنفاق الفعلي على قطاعات الألفية بلغ خلال السنوات من (٢٠٠٦م -٢٠٠٩م) ٣٨ مليارا و٥٩ مليوناً و١٢ ألف دولار منها ٢٧ مليارا و٤٣ مليوناً وثلاثة آلاف دولار تمويل حكومي و١١ مليارا و١٦ مليوناً و٩٠٠ ألف دولار تمويل من مصادر خارجية فيما بلغ حجم الموارد المطلوبة للإنفاق خلال الفترة من (٢٠١٠م -٢٠١٥م) ٤٤ مليارا و٥٣٥ مليون دولار .

وأضاف أن التحديات التي تواجه المساعي الحكومية الهادفة إلى بلوغ الهدف الثاني من أهداف الألفية والمتمثل في إتاحة التعليم للجميع بحلول العام ٢٠١٥م من أبرزها تفشي الأمية في المجتمع بنسبة ٤٥,٣ ٪ ، وضعف الوعي بأهمية التعليم وانتشار عمالة الأطفال وارتفاع معدل التسرب من التعليم وعدم كفاية الموارد المالية لتأمين المنشآت التعليمية والمعملية ونفقات التشغيل والصيانة ، وتدني مستوى تأهيل وتدريب المدرسين والقصور في أساليب ووسائل التعليم .

ولفت التقرير إلى انه تم رفع تغطية الخدمات التعليمية بالتركيز على المناطق ذات الأولية والقيام بحملات توعية لتحفيز أولياء الأمور بتعليم أبنائهم وتوسع برامج الإعانات المقدمة لتحفيز التحاق أبناء الأسر الفقيرة وتفعيل قانون منع تشغيل الأطفال والتحضير والإعداد لحملة وطنية للقضاء على الأمية ،كما تم رفع كفاءة الإنفاق على التعليم وتأمين نفقات الصيانة والتشغيل وتحسين آليات تقييم أداء المدرس وتحصيل الطالب وإعادة تأهيل المعلمين وبالذات ذوي المؤهلات الثانوية وتطوير أساليب التعليم ومناهجه، وإدخال معامل الحاسوب، وتدريس اللغة الإنجليزية من الصف الرابع الأساسي .

وأكد التقرير أن اليمن انتهجت استراتيجية محددة تهدف الى القضاء على التباين في التحاق الجنسين بالتعليم الأساسي والثانوي بحلول العام ٢٠٠٥م ولكل المستويات التعليمية بحلول العام ٢٠١٥م في إطار مساعيها لبلوغ الهدف الثالث من أهداف الألفية الثالثة للتنمية والمتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

واعتبر التقرير ضعف دور الإعلام في رفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا المرأة وتفشي الأمية بين الإناث بنسبة ٦٢,١ ٪ وندرة المعلمات في المناطق الريفية مما أدى إلى تدني التحاق الإناث والتسرب من التعليم وانتشار الأمية، من أبرز التحديات التي واجهت الجهود الحكومية في هذا الصدد.

ولفت إلى أن محدودية المدارس الخاصة بالفتيات بالريف يزيد معدلات التسرب ، ومحدودية وصول المرأة إلى الأصول الإنتاجية، وأيضا محدودية فرص التوظيف والترقيات ، وندرة أنشطة تأهيل وتدريب المرأة في المناطق الريفية.

وبشأن المساواة بين الجنسين استعرض التقرير ما تحقق على صعيد تحسين مؤشرات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من قبيل تشجيع المرأة على المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية وتفعيل دور السلطات المحلية في رفع الوعي بأهمية تعليم البنات وتوفير المدارس الخاصة بالفتيات وخاصة بالمناطق الريفية و تشجيع مشاركة المرأة في خوض الانتخابات المحلية والبرلمانية وزيادة مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية وتوفير المراكز التدريبية لبناء قدرات النساء غير المتعلمات وضمان حيازة المرأة للأصول الإنتاجية المكتسبة ،وتسهيل استفادتها من برامج التمويل الأصغر.

ولفت التقرير إلى جملة من السياسات والبرامج التي اعتمدتها الحكومة في مساعيها لتحقيق الهدف الرابع والخامس من أهداف الألفية الثالثة للتنمية والمتمثلان في خفض معدل وفيات الأطفال والأمهات من خلال تحسين مستوى الخدمات الطبية لخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلثين ووفيات الأمهات إلى ثلاثة أرباع بحلول العام ٢٠١٥م .

وأوضح أن تلك السياسات اشتملت على رفع مخصصات قطاع الصحة من الإنفاق العام وتوسيع رقعة التغطية بالخدمات الصحية وإشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج الصحة العامة و بناء القدرات في مجال رعاية الطفولة ورفع الوعي الصحي لدى مختلف شرائح المجتمع عبر وسائل التثقيف المختلفة وتوفير الأدوية الأساسية لجميع المرافق الصحية وتعزيز برامج الرعاية الصحية الأولية .

وتضمنت أيضا تحديث إستراتيجية الصحة الإنجابية وتوسع نطاق خدمات صحة الأم والوليد في جميع المرافق الصحية وتوفير الأدوية والتجهيزات الطبية اللازمة للمرافق التي تقدم خدمات الولادة وإدخال نظام البطائق الصحية المسبقة الدفع والخاصة بخدمات الصحة الإنجابية ورفع الوعي الصحي بين أوساط الأمهات وحشد التأييد لدعم قضايا الصحة الإنجابية وإعادة مناقشة مشروع قانون الأمومة المأمونة والتركيز على تحديد سن الزواج الآمن.

وعرض التقرير طبيعة التحديات التي تواجه الجهود الحكومية اليمنية الهادفة إلى بلوغ الهدف السادس من أهداف التنمية الألفية والمتمثل في مكافحة مرض الايدز والملاريا والأمراض الأخرى... مشيرا إلى أن اليمن استهدفت من خلال منظومة جهود حكومية حثيثة ومتواصلة وقف انتشار مرض الايدز، الملاريا ، والأمراض الأخرى بحلول العام ٢٠١٥م .

وأشار إلى انه تم اعتماد تنفيذ استراتيجية خاصة تهدف إلى إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية والحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٥ وذلك في إطار الجهود الهادفة إلى بلوغ الهدف السابع من أهداف الألفية للتنمية والمتمثل في كفالة الاستدامة البيئية .

ونوه التقرير بان التدخلات الحكومية هدفت إلى خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه شرب مأمونة وصرف صحي محسن إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥م وتحسين المستويات المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة وتركيز التدخلات لتحسين مؤشرات كفالة الاستدامة البيئية من خلال تفعيل قانون حماية البيئة وتطوير الأطر القانونية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية .

وهدفت التدخلات الحكومية إلى التوعية بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والبيئة ومراعاة الأثر البيئي للمشروعات والمنشآت والمدن الصناعية وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمياه والعمل على تقليل نسبة استنزاف المياه الجوفية وتأمين موارد مالية كافية من أجل إقامة مشاريع الشرب الجديدة والاستمرار في صيانة شبكات المياه القديمة ورفع نسبة تغطية الصرف الصحي في الحضر والريف وإعداد إستراتيجية وطنية لتطوير المدن.

واعتبر التقرير أن التوسع في شق الطرقات وإقامة المنشآت الصناعية والسكنية على حساب الأراضي الزراعية والغابات وضعف الوعي البيئي بأهمية المحميات الطبيعية وضعف مستوى تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة وقصور أنظمة التخطيط الحضري وتدني الوعي المجتمعي وحفر الآبار الارتوازية العامة والخاصة دون قيود أو تنظيم والمخالفات السكنية لا سيما في المدن وضعف الرقابة الفعالة من قبل الجهات المختصة وزيادة اتجاهات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر بمعدل سنوي يصل إلى ٣,٩٪ والآثار السلبية للتغيرات المناخية العالمية كل ذلك يمثل تحديات تواجه اليمن في مساعيها لتحسين مؤشرات كفالة الاستدامة البيئية .

وتضمن التقرير تفنيدا لطبيعة التحديات التي تواجه اليمن في تحقيق مقررات الهدف الثامن من أهداف الألفية الثالثة للتنمية والمتمثل في تطوير شراكة عالمية للتنمية ومن أبرزها محدودية القدرات التمويلية والاستيعابية للاقتصاد الوطني وضعف جاذبية البيئة الاستثمارية وضعف القدرات التنافسية للصادرات غير النفطية في الأسواق الخارجية والتأخر في إجراءات توقيع اتفاقيات التمويل من قبل بعض الدول والمؤسسات المانحة و ارتباط قضايا الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والدولي بعدد من العوامل والمتغيرات الخارجية والتطورات للتكنولوجيا المتسارعة لا سيما في تقنية المعلومات والاتصالات وضعف الاستثمارات المحلية والخارجية في القطاع التكنولوجي والمعلوماتي وقلة الكوادر المتخصصة إلى جانب التحديات الطارئة مؤخرا والمتمثلة في تداعيات الأزمة العالمية على قطاع التعاملات الخارجية .

وأشار التقرير إلى أن اليمن استهدفت إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبوء به وعدم التمييز من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتفعيل إسهاماته كشريك محوري في تحقيق التنمية و تعزيز دور القطاع المالي في الوساطة المالية من خلال تسريع إنشاء سوق الأوراق المالية ،واستمرار الإصلاحات المصرفية وتنفيذ إستراتيجية الترويج للاستثمار في اليمن ومواصلة إصلاح البيئة وتعزيز الصادرات غير النفطية واستكمال إجراءات انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية.

تكلفة رسائل الهاتف السيار في اليمن هي الأرخص عربيا

■ الثورة/ أوسان الكمالي

أظهرت دراسة حديثة لمجموعة المرشدين العرب Arab Advisors Group أن أسعار رسائل الجوال هي الارخص في كل من بلادنا وفلسطين والأعلى في المغرب وسوريا ،كما أظهرت الدراسة ان نحو ٨٧٪ من الشبكات الخلوية العربية تقدم خدمات رسائل الصوت والصورة MMS.

وقد شملت الدراسة المتخصصة بواقع خدمات الرسائل القصيرة ورسائل الوسائط المتعددة (الصوت والصورة) على المستوى الاقليمي، أربعة وخمسين مشغلاً للجوال في ثماني عشرة دولة عربية هي الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات واليمن.

وخلصت الدراسة إلى أن مستخدمي الهاتف الخلوي في المغرب يدفعون أعلى الأسعار (شاملة للضريبة) لخدمة الـ SMS، يليهم المستخدمون في سوريا، لبنان، الجزائر، قطر، الكويت، ليبيا، الإمارات، مصر، السعودية، الأردن، العراق، عمان، البحرين، السودان، تونس، اليمن، ففلسطين علي التوالي.

ونوهت الدراسة الى ان ٤٧ مشغلاً ، يشكلون نسبة ٨٧٪ من أصل ٥٤ مشغلاً تناولتهم الدراسة يوفرون خدمة الـMMS لزبائنهم. ثمان من الشركات التي توفر الخدمة توفرها فقط على نفس الشبكة ولا تسمح بارسال رسائل الـ MMS الى شبكات أخرى.

من جهتها قالت هديل سكجها المحللة في مجموعة المرشدين العرب "أن التحليل يرينا أن معدل سعر خدمة الرسائل القصيرة SMSالشامل للضريبة على المستوى المحلي كان ٠,٠٦٠٪ لمستخدمي البطاقات المدفوعة مسبقاً، بينما كان ٠,٠٦١٪ لمشتركي لاحق الدفع، في حين كان معدل سعر خدمة SMS الدولية ٠,١٦١٪ لمستخدمي البطاقات المدفوعة مسبقاً و٠,١٦٠٪ لمستخدمي لاحق الدفع".

بدعم من بنك اليمن الدولي والوسترن يونيون:
تخريج ٢٠٠ طالب في مجال تقنية المعلومات

■ ،،احتفل بنك اليمن الدولي والوسترن يونيون بتخرج ٢٠٠ طالب من مجال تقنية المعلومات في إطار تطوير مهارات خريجي الجامعات في اليمن ودعم جمعية الاعبوس الاجتماعية الخيرية لتقديم برامج تدريبية لمائي خريج وخريجة.

وتركز البرنامج لثمانية أشهر على تطوير المهارات لدى الطلبة لاعدادهم بشكل أفضل يمكنهم من المنافسة في سوق العمل حيث تبرع بنك اليمن الدولي والوسترن يونيون بمائتي الف دولار بالتساوي لجمعية الاعبوس الاجتماعية الخيرية كما اهتم بأساسيات التدريب ومناهجه.

وأكد مدير عام بنك اليمن الدولي أحمد ثابت العبسي في حفل التخرج أن هذا البرنامج عبارة عن بداية لسلسلة برامج تدريبية قادمة، مضيفا أن البنك سيستمر في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والثقافية لخدمة المجتمع.

وباسم مؤسسة الوسترن يونيون الخيرية هنأت السيدة سوبيا رحمان نائب الرئيس لمنطقة الخليج الطلبة الخريجين قائلة «أننا فخورون بالتعاون مع بنك اليمن الدولي لتعزيز فرص الشباب اليمني في سوق العمل».

من جهته قال الأخ عمر راشد عبدالحق مدير التسويق في بنك اليمن الدولي أنه تم تطوير هذه البرامج لخريجي الجامعات الذين خضعوا لبعض الاختبارات وفقا للمعايير والشروط التي أعلن عنها البنك في الجرائد الرسمية وسوف يستمر البنك في دعم هذه الدورات التدريبية للشباب الحريصين على تطوير أنفسهم ومهاراتهم كما سيعلن البنك قريباً عن الشروط والمعايير اللازمة لبرامج ٢٠١١م.

خبراء اقتصاد يؤكدون أهمية استغلال المعادن الصناعية وتعزيز القيمة المضافة للمواد المعدنية المتوفرة في اليمن

■ ،، كتب / محمد راجح

دعا خبراء اقتصاد إلى ضرورة استغلال المعادن الصناعية بشكل أمثل وبكفاءة اقتصادية عالية واستخدامها كقاعدة للتنمية الصناعية والعمل على تعزيز القيمة المضافة للمواد المعدنية المتوفرة في اليمن .

وطبقا لخبراء اقتصاد بمؤسسة التمويل الدولية، فإن هناك أهمية لإيجاد إطار عام لتطوير الفرص الاقتصادية التي من شأنها أن تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزز التكامل الاقتصادي بين التعدين والقطاعات الواعدة الأخرى في البلاد مثل الزراعة والأسماك والصناعة التحويلية .

وتؤكد التمويل الدولية أهمية دعم مبادرات التنويع الاقتصادي والتركيز على قطاع المعادن من خلال تهيئة بيئة مواتية لجذب المزيد من الاستثمارات وتطوير الموارد البشرية وتعزيز القيمة المضافة للموارد المعدنية المتوفرة في اليمن .

وتركز استراتيجية التعدين التي أعدتها الهيئة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية وتم اطلاقها مؤخرا على وضع البرامج والمبادرات والخطط الاستراتيجية لإيجاد إطار جيولوجي متكامل لاستكشاف واستغلال المعادن الصناعية والفلزية والمعادن الطينية والاهتمام بالصخور الرسوبية والبيئات والحقول الجيولوجية المتنوعة والتي من شأنها أن تؤدي إلى تشكيل تجمعات كبيرة من المعادن الصناعية والرواسب المعدنية ذات الجدوى الاقتصادية .

وتستهدف الاستراتيجية المعادن اللافلزية التي يتم استكشافها بطرق بدائية وتداولها كمواد كيميائية والعمل على إدخال تقنيات حديثة في عملية استخراجها واستثمارها وتطوير استخدامها بشكل أكبر في الصناعة المحلية من خلال إدخال وسائل حديثة في إنتاج المواد الخام المجهزة أو شبه المصنعة وأدخالها في العملية النهائية للمنتجات الصناعية .

ويرى خبراء أن هناك ضرورة للاستخدام الصناعي للمعادن التي لا يزال استخدامها يتركز بشكل أكبر في الأعمال الصناعية الحرفية البسيطة ولا تعدو عن كونها أنشطة تعدين حرفية .

مؤكدين أن اليمن تمتلك ثروة هائلة في المعادن الصناعية يمكن استغلالها بشكل اقتصادي في العملية التصنيعية وإنتاج العديد من المنتجات الصناعية والمساهمة في تحفيز واستثمار قطاع المعادن الذي يمتلك مقومات هائلة لرفد الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة.

نمو اقتصاد اليابان بنسبة ٣,٩٪ خلال الربع الثالث

■ طوكيو/

اعلنت الحكومة اليابانية عن نمو اقتصاد اليابان خلال الربع الثالث من العام الجاري بنسبة ٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي ليواصل نموه للربع الرابع على التوالي.

وبلغ معدل نمو ثاني اكبر اقتصاد في العالم خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني ٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي وفقا للبيانات الأولية الصادرة عن الحكومة اليابانية.

في الوقت نفسه جاءت معدلات النمو أعلى من توقعات الخبراء الذين استطلعت وكالة كيودو اليابانية للأنباء رأيهم حيث كانوا يتوقعون نمواً سنوياً بمعدل ٢,٦٪ وربع شهري بمعدل ٠,٦٪.

في الوقت نفسه ذكر مكتب الحكومة أن الانفاق الاستهلاكي في اليابان زاد خلال الربع الثالث من العام الجاري بنسبة ١,١٪ مقارنة بالربع الثاني وزاد الانفاق الرأسمالي بنسبة ٠,٨٪ في حين تراجع الانفاق الاستثماري العام بنسبة ٠,٦٪.